

تقرير

اللبنانيون أسرى نموذج سلامة النقدي بعد عمليات «تعقيم السيولة» هل تعود أسعار الفائدة إلى الارتفاع؟

محمد وهبة

تظهر أرقام الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في لبنان، أن معدل دولة الودائع (كمية الدولارات في الودائع المصرفية الإجمالية) ارتفع إلى 66,3%، فضلاً عن أن الودائع في القطاع بلغت 114,2 مليار دولار، لكن نموها يتباطأ. كيف عادت معدلات الدولة إلى الارتفاع مجدداً؟ ولماذا ارتفعت الودائع إلى هذا المستوى؟ وما هو مسارها في ظل الأوضاع التي تشهدها المنطقة؟ هل لبنان مجبر على تحفيز معدلات الفوائد؟

خلال السنتين الأخيرتين، استمر معدل دولة الودائع بالانخفاض بسبب تفضيل المودعين لتوظيف أموالهم بالليرة اللبنانية والاستفادة من أسعار الفائدة المرتفعة، فدخلت مبالغ كبيرة إلى لبنان هاربة من الأزمة المالية العالمية بحثاً عن فرص مربحة وأكثر أماناً. مثل لبنان هذه الفرصة؛ لأن سياسات السلطات النقدية والمالية، أي وزارة المال ومصرف لبنان، كانت تعزز استقطاب الودائع وتحمل كلفة الفائض منها على حساب الخزينة العامة. ففي الفترة المذكورة امتضت كميات من الفائض واستمرت المبالغ الهاربة من الأزمة وتداعياتها، بالتدفق إلى لبنان. بنتيجة هذا الأمر، تكذبت مبالغ كبيرة لدى المصارف التي تدفع للمودعين فائدة عليها، فاضطر مصرف لبنان ووزارة المال إلى امتصاص السيولة الفائضة. فعلى سبيل المثال، امتضت وزارة المال قسماً من هذه الودائع عبر إصدار سندات خزينة بقيمة تجاوزت 10 آلاف مليار ليرة. وفي عام 2011 وحده، يقول مصرفيون إن مصرف

لبنان امتص 1800 مليون دولار (2730 مليار ليرة) عبر إصدار شهادات إيداع بالدولار، فارتفعت محفظته الإجمالية من هذه الشهادات إلى 5 مليارات دولار (7540 مليار ليرة). أما محفظة مصرف لبنان من شهادات الإيداع بالليرة، فقد بلغت في نهاية تشرين الأول 2011 نحو 24317 مليار ليرة. عرفت هذه العملية المستمرة منذ نهاية عام 2008 إلى اليوم باسم «تعقيم السيولة». لكن رغم كل ذلك، لا تزال لدى المصارف سيولة جاهزة (مبالغ موظفة في مصارف المراسلة لمدة 48 ساعة) تتجاوز 30 مليار دولار.

إلى جانب هذه العملية، كان مصرف لبنان قد أصدر سلسلة قرارات لتعزيز الاستدانة بالليرة من خلال دعم الفوائد، محاولاً تحفيز التسليف بالليرة، وهو ما أتاح له زيادة احتياطياته بالدولار لتفوق 30 مليار دولار أيضاً.

محمل هذا الوضع انعكس على ميزانيات المصارف، وكانت له نتائج واضحة على أرباحها التي استمرت بالارتفاع رغم الخسائر التي منبت بها مصارف العالم، لكنه انعكس أيضاً انخفاضاً في معدلات الدولة في الودائع والتسليفات. ففيما كان معدل دولة الودائع يتجاوز 70% في 2008، انخفض في 2010 إلى 63,2%، ثم عاد إلى الارتفاع مسجلاً 66,3% في نهاية تشرين الأول 2011. أما معدلات التسليف بالليرة، فقد انخفضت في تشرين الأول 2011 إلى 7,27% مقارنة مع 8,15% في نهاية 2010.

إن ارتفاع معدلات الدولة يعد مؤشراً للفترة المقبلة، ولا سيما أنه يعني أن الوضع الجديد أدى إلى إضعاف الليرة، فيما تزامن مع ضعف باقي المؤشرات

أيضاً، ولا سيما تباطؤ تدفق الودائع. فبالنسبة إلى الأمر الأول، كان «التعامل بالليرة» رافعة «الدعاية» التي استعملها مصرف لبنان خلال الفترة السابقة ليبرز استمرار تدفق الودائع وليخفي حجم الكلفة على الاقتصاد بسبب تضخم الودائع إلى 3 أضعاف الناتج المحلي الإجمالي. وهذا التعامل كان يتمظهر في التسليفات بالليرة التي زادت خلال الأشهر العشرة الأولى من 2010 بقيمة 3045 مليار ليرة، لكنها نموها في الفترة نفسها من عام 2011 اقتصر على زيادة بقيمة 2100 مليار ليرة، أي إنها تباطأت بنسبة 30,1%. لكن برز مؤشراً إضافياً يتعلق بالتسليفات بالدولار التي تباطأت أيضاً خلال الفترة المذكورة من 4683 مليون دولار إلى 2706 ملايين، وهذا يعود إلى الأوضاع التي تعصف بالمنطقة حالياً وحالة عدم الاستقرار التي أدت إلى تباطؤ النمو وتراجع التسليف.

أما بالنسبة إلى الأمر الثاني، فإن الودائع زادت خلال الأشهر العشرة الأولى من 2010 بقيمة 8,41 مليارات دولار، فيما زادت في الأشهر العشرة الأولى من 2011 بقيمة 6,98 مليارات، فهل تعود معدلات الفوائد على الليرة إلى الارتفاع لاستقطاب الودائع مجدداً؟ يؤكد مصرفي «عتيق» أن مصرف لبنان مهما «كابر»، مضطر إلى أن ينسجم مع «النموذج المالي - النقدي» الذي وضع لبنان والقطاع المصرفي فيه طوال السنوات الماضية، وهذا سيدفعه إلى تحفيز استقطاب الودائع. هل يمكنه ابتداء أدوات جديدة لاستقطاب الودائع غير رفع معدلات الفائدة، ومتى تحين اللحظة المناسبة للقيام بمثل هذه الخطوة؟»

حزب الله: وزير العمل ينبغي أن يكون شريكا أساسيا في الحوار

حدها الأعلى بقيمة 475 ألف ليرة وحدها الأدنى 200 ألف ليرة مع زيادة بدل النقل وضمه إلى الأجر ... عندها قال ميقاتي إن الهيئات الاقتصادية لن تقبل بهذا الطرح، ولذلك يفضل أن يقوم مجلس الشورى مجدداً بإسقاط القرار قانونياً لكي يُعاد طرحه على مجلس الوزراء، طالباً من وفد الهيئة عقد اجتماع اليوم مع مستشاره سمير ضاهر لمناقشة اقتراحات محددة لتصحيح القرار.

وكانت الهيئة قد سلمت ميقاتي مذكرة اعتبرت فيها قرار مجلس الوزراء مهيناً ومذلاً، مطالبة بتعديله. ورات أن هذا القرار، في بُعده وخلفيته، يستهدف دور الحركة النقابية ووجودها، وكان المطلوب معاقبتها على ما قامت به من تحرك؛ فخفض الزيادة بدلاً من رفعها، وبهذا المعنى فهو يحرض اللبنانيين ضد العمل النقابي من الأساس، إذ كيف يمكن للحركة النقابية القبول بمثل هذا القرار، فتبدو كأنها تحركت كي تأخذ من فئة من الأجراء لتعطي فئة أخرى، حيث تكون قد أنهت نفسها بنفسها، ترى هل هذا هو المطلوب؟ وطالبت المذكرة بتصحيح هذا القرار بما يتناسب ونسبة التضخم منذ عام 1996 واعتماد النسب المئوية فعلاً لا شكلاً، وإقرار التغطية الصحية الشاملة لجميع اللبنانيين، وضم بدل النقل بعد زيادته إلى الأجر، وتحرير التعويض العائلي، ورفع نسبة الدرجة من أساس الراتب، وشمول المتقاعدين بالزيادة، ورفع أجر ساعة التدريس للمتعاقدين، وزيادة التنزيل الضريبي في احتساب ضريبة الدخل ليصل إلى 1,5 مليون ليرة.

(الأخبار)



إلى ذلك، ظهرت مؤشرات قوية على بداية تراجع لدى الرئيس ميقاتي نفسه، إذ عقد لقاء أمس مع هيئة التنسيق النقابية وحاول نثيها عن التحرك في الشارع، إلا أن الهيئة أصرت على موقفها، وقال ميقاتي لوفاً الهيئة إنه يستصعب العودة عن قرار مجلس الوزراء مرة ثانية، لكنه مستعد للبحث بأي مخارج ممكنة، مقترحاً أن توافق الهيئة على تمرير قرار زيادة الأجور، في مقابل أن يبدأ مجلس الوزراء بمناقشة بقية البنود الواردة في مقاربة نحاس، فرفضت الهيئة هذا الاقتراح، وأصرت على أن مقاربة نحاس كلها تمثل الحد الأدنى الذي يمكن أن تقبل به، بمعنى إذا أن تقر بكل بنودها دفعة واحدة، وإما أن يسقط قرار مجلس الوزراء لمصلحة تصحيح الأجور بنسب تعوُّض فعلياً عن الخسائر التي مني بها الأجراء منذ عام 1996 حتى اليوم، وأبلغت الهيئة ميقاتي أنها تقبل باعتبار الزيادة التي قررها مجلس الوزراء تراكمية، أي أن يكون

باختصار

◀ 3 ملايين دولار للخزينة من الكفاءة البيئية

فقد أعلنت وزارة الطاقة والمياه أنها وقّعت اتفاقاً لشراء «خفض الانبعاثات» مع شركة EDF Trading العالمية ذات الخبرة الكبيرة في هذا المجال ومقرها لندن. واستند توقيع الاتفاق إلى قرار مجلس الوزراء الرقم 41 تاريخ 2011/9/7 لبيع الكربون الناتج من مشروع الثلاثة ملايين ليرة موفرة للطاقة في إطار مشاريع ترشيد استهلاك الطاقة الممولة من أرصدة دعم المازوت.

وأوضحت الوزارة أن «لهذا المشروع مردوداً بيئياً، حيث يؤدي إلى توفير 450 ألف وحدة خفض انبعاثات مصدقة، ومردوداً اقتصادياً على الخزينة بين مليونين و3 ملايين دولار حتى عام 2016»، علماً بأن هذا المشروع هو الأول في العالم العربي، بحسب البيان، ويُنفذ بالتكامل مع الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة.

◀ الإنترنت السريع يغطي 91% من مشتركي «DSL»

فقد أعلن المدير العام لهيئة «أوجيرو»، عبد المنعم يوسف، أنه ابتداءً من يوم غد ستُرفع سرعات خدمات الإنترنت السريع «DSL» إلى 1 Mb/s بالحد الأدنى إلى المشتركين كافة في عشرين مركزاً هاتفياً جديداً تنتشر في مختلف الأراضي اللبنانية.

ويُصبح بالتالي عدد المراكز (السنترالات) التي يشملها التحديث طبقاً للمرسوم الذي أعدته وزارة الاتصالات وبدأ تطبيقه في تشرين الأول الماضي، 76 مركزاً تشمل 91 في المئة من مجمل عدد المشتركين في خدمات «DSL»، بحسب يوسف نفسه.

(وطنية، مركزية)

المرافق الإنمائي
AL MORAKEB AL INMAI SINCE 1991

الربيع العربي ... اقتصادياً
نتائج ... المصارف العربية
أرقام ... شركات التأمين

جهد الأشقر
بيت قرميد مشروع تراشي-عصري
يكشف وادي لامارتين

يقارب ويناقش واقع وآفاق
المؤسسات المالية في لبنان

الراضي الرسمي
أمانة كابيتال
amanacapital

المركز الرئيسي: اوتوستراد بيروت-طرابلس - منطقة ذوق مصبح - ستر مزيارة- بلوك ب- الطابق الأول
ص.ب.: ٥٣٠ ذوق مكاييل- لبنان-ت: ٢١٠٩٢٩ / ٢١٠٩٣٢ / ٩٦١٩٢١٠٩٣٢ - فاكس: ٩٦١٣٧٢٠٠٦٨ - فاكس: ٩٦١٩٢٢٣٧٠٣

Head Office: Beirut - Tripoli Highway - Zouk Mosbeh - Mizara Center- Bloc B - 1st. Floor
- P.O.Box: 530 Zouk Mikael - LEBANON - Tel.: +961 9 210929 / 210932 - +961 3 720068 - Fax: +961 9 223703